النظام التربوي وتقلبات الاقتصاد السياسي في العراق

د . علي شديخ الزبيدي
مستشار/ وزارة التربية

مقدمة

لا يمكن الحديث عن النظام التربوي في العراق المعاصر ، سواء من حيث التطور التاريخي أم الدور والتركيب التنظيمي الحالي له، بمعزل عن تطور النظام السياسي والاقتصادي للبلد، ذلك أن تنامي وتعاظم الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين الناجم عن اتساع الأفكار الاشتراكية في العالم وانتشارها بصيغ تطبيقية مختلفة، وكذلك اكتمال عناصر الدولة الريعية Renter State وأركانها الناجم عن تصاعد الحصة النسبية للإيرادات الريعية النفطية في تكوين الناتج القومي الإجمالي، قد خلق أساساً موضوعياً لذلك الدور الحكومي، ومقدمة تكون نتيجتها الحتمية دولة شمولية شديدة المركزية، تؤمم حتى الخدمات العامة وتتكفل بتقديمها،لذا لم ينج القطاع التربوي من ذلك، فأصبح تابعاً تبعية مطلقة لا لشكل النظام السياسي والاقتصادي فحسب، بل كذلك لتقلباته. ومن هذا المنظور فإن هذا البحث يستهدف إثبات هذه التبعية من جهة، وتتابع تطور انعكاسات ما مر من تقلبات عنيفة في اليات التصرف بموارد العراق الاقتصادية على بنية النظام التربوي العراقي وأدائه معتمداً في ذلك منهجاً تحليلياً مستنداً إلى البيانات الإحصائية التربوية من دون إهمال الهزات التي مر بها العراق من حروب

وحصار، ثم السقوط المدوي لنظامه السياسي في 2003/4/9، وما أعقبها من اضطرابات أمنية واضطرابات اجتماعية وقفت على شفا حرب أهلية كادت توقف سير النظام التربوي، لولا ما أثبته الشعب من تمسك شديد، وإرادة صلبة بأسباب الحياة.

المبحث الاول

1-1 أهمية البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان العلاقة الترابطية المتبادلة بين النظام التربوي والنظام الاقتصادي – السياسي في العراق المعاصر، إلى الحد الذي أصبح الأول تابعا تبعية شبه تامة للثاني، وأصبحت التغيرات التربوية (سياسة وتنفيذا) نتاجاً لتقلبات وانعطافات النظام السياسي – الاقتصادي بالدرجة الأساس، ولا تفسر بمعزل عنها. وهذه نتيجة أساسية لا يمكن إغفالها ومن العبث الفكري الحديث عن أصلاح تربوي لا يأخذ تلك العلاقة بنظر الاعتبار.

ومن الواضح أن القناة التي ربطت الطرفين بتلك العلاقة هي قناة التمويل (الإنفاق) الحكومي على القطاع التربوي بكل مراحله الدراسية ما ولد تبادلا بالدور والأثر ،إذ لما كان الإنفاق الحكومي مركزياً، أصبحت الإدارة التربوية مركزية، بل شديدة التمركز، تقاد من منبع التمويل، وهذا ولدّ مخرجا تربويا ينتهج المركزية فكرا وأسلوبا.

1-2 مشكلة البحث

في منتصف القرن الماضي ولج العراق منظومة الدول الريعية (على حد توصيف الاقتصادي الايراني حسين مهدافي)، وتكفلت بكل الخدمات العامة ومساحة كبيرة من القطاع الإنتاجي تزداد طرديا مع ازدياد حجم المورد الريعي. ولم ينج القطاع التربوي من ذلك عندما تكفلت الدولة في مجانيته. وقد

تعزز ذلك في العام 1974م عندما أممت الدولة التعليم في جميع مراحله، وأصبح حكومياً ما جعله تابعاً تبعيةً مطلقة، عبر قناة الإنفاق الحكومي، وأصبح النظام التربوي واحدا من القطاعات التي تنعكس عليها التقلبات الحادة في اليات التصرف بالموارد الاقتصادية في العراق. ولم تنجح الإدارة الحكومية في تحديد الحجم الأمثل في الإنفاق التربوي (العبء الإنفاقي التربوي الحكومي)، ولم تبن معايير محددة لكيفية التصرف بالحصة النسبية من الإنفاق الحكومي . ما جعل النظام التربوي في العراق مكشوفاً أمام الهزات السياسية (حروب، حصار، مقاطعة ...الخ). قد يكون سبباً لإخفاق القطاع التربوي في تحقيق هدفيه الأساسيين وهما؛ النشر التام للتعليم (التعليم للجميع)، وتحسين نوعيته.

1-3 أسلوب البحث :

يعتمد البحث المنهج الاستدلالي من خلال اعتماد البيانات الإحصائية التربوية ومؤشراتها، لاسيما تلك التي تعكس نقاط الاختلال في بنية النظام، أو تظهر الفرص التربوية الضائعة ، مع فرز مؤشرات كل مرحلة زمنية مر بها النظام التربوي. طالما آمنا إن النظام لا يعمل في فراغ، بل في علاقة تشابكيه مع مجموعة من النظم الأخرى، كسوق العمل مثلا .

1-4 أهداف البحث :

يسعى البحث إلى القاء حزمة ضوء على :

أ- تأثير الإنفاق الحكومي على تكوين العلاقة التبادلية بين النظام التربوي والنظام السياسي – الاقتصادي في العراق ، وكيفية مواجهة التقلبات في حجم ما يخصص للقطاع التربوي من تمويل مالي .

ب- تبادل الصفات المؤسسية بين القطاع المالي والقطاع التربوي (تبادل الدور والأثر)، إذ مركزية الإنفاق الحكومي ولدت مركزية إدارية في النظام التربوي .

ت- انعكاس السلوك الريعي الذي يهمل كفاءة التصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة على الإنفاق التربوي .

1-5 حدود البحث :

يستعرض البحث من الناحية الزمانية أثر تقلبات التمويل الحكومي لمراحل زمنية أساسية (1974م – 1984م) (1984م – 2003م) (2004م – 2011م). أما من الناحية المكانية يشمل النظام التربوي في جميع مؤسساته ومراحله الدراسية التربوية (لا يشمل التعليم الجامعي، ولا إقليم كردستان لاسيما المدة الزمنية الأخيرة) .

1-6 فرضية البحث :

يفترض البحث أن تبعية النظام التربوي في العراق من الناحية التمويلية على الحكومة قد جعله تابعاً تنعكس عليه آثار تقلبات النظام السياسي من جهة، صفة المركزية الإدارية الناجمة عن مركزية الإنفاق من جهة أخرى.

المبحث الثـــاني

2-1 النظام التربوي وتقلبات القطاع الحكومي للمدة (1974م –2003م)

منذ 1974 وبصدور قانون مجانية التعليم أصبح القطاع التربوي و التعليمي بجميع مراحله مجانياً، والزاميا بمرحلته الابتدائية منه (الصفوف الستة الأولى)[1] مع وعود متكررة بتوسيع نطاق الالزامية تلك، أصبح النظام التربوي والتعليمي جزءاً أساسيا من النظام الحكومي، وبات تابعاً تبعية كاملة له تنعكس عليه كل تقلبات النظام الحكومي السياسي بشكل مباشرة وغير مباشرة ، سواء عبر قنوات التمويل المالي أو عبر قنوات الإدارة العامة ، وأصبح تبادل الصفات بينهما منساباً باتجاهين متعاكسين؛ فمركزية الحكومة للدولة الشمولية تنساب في إدارة تربوية مركزية شديدة، وبالعكس صار النظام التربوي موطناً لتفريخ

مخرجات تعتمد المركزية منهجاً بالتفكير، وأصبح منهاجه موطناً يعكس أيدلوجياتها .

فضلاً عن ذلك فإن أحادية النظام التربوي الحكومية والغياب التام للقطاع الخاص في الساحة التربوية قد افقد التنافسية اللازمة لتطور النظام التربوي ، إذ لم تفلح التشريعات التربوية في مطلع التسعينيات بإعادة العمل بالمدارس الابتدائية والثانوية الخاصة من خلق روح التنافسية التي تدفع باتجاه رفع كفاءة الأداء في المؤشرات التربوية المعتمدة، لاسيما إذا ما علمنا أن الإنفاق الحكومي برمته يتساهل كثيراً في مؤشرات الجدوى الاقتصادية للإنفاق، ويزداد ذلك التساهل حجماً ودرجة في الدول الريعية البذخية؛ كنتيجة حتمية للشعور بالوفرة النقدية المتأتية من الإحساس بالوهم النقدي .

لذا كانت القناة التمويلية للحكومة هي الأشد تأثيرا في إحكام علاقة تبعية النظام التربوي للنظام الحكومي متمثلة بدورة الرواج والكساد للموازنة العامة بشكل عام والموازنة التربوية بشكل خاص .

تلك العناوين الأساسية للآثار المترتبة على حكومية النظام التربوي وتفرد الحكومة في تمويله وإدارته .

2- 2 التعليم والإنفاق الحكومي :

لقد أدرك المربون والمؤرخون وعلماء الاقتصاد والكلاسيكيون منذ عهد ليس بالقريب أهمية التعليم بوصفه عاملاً من عوامل التنمية ، وأن أي تقدم وأي تغيير في طريق الإصلاح لا يتم من دون التعليم الذي يعني التنمية بأوسع معانيها وشموليتها في استثمار الموارد المادية، وإنماء الثروة البشرية المتمثلة في بناء الإنسان المتكامل الشخصية جسماً وعقلاً ووجدانا. والتعليم هو الأداة الرئيسة لبناء القدرات البشرية والحصول على وظيفة مجزية واكتساب المعرفة اللازمة للأفراد والمجتمعات لتطوير إمكاناتها. [2] كما يعد التعليم من مقومات

التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي ومحدداً أساسياً للإدماج الاجتماعي والاقتصادي لكل فئات المجتمع، والفئات الضعيفة بصفة خاصة[3].

لقد شهد قطاع التعليم في العراق تطورات مهمة بعد العام 1950 لاسيما بعد حصول العراق على نسبة (51%) من عائدات النفط ، فضلاً عن التغيرات الاجتماعية في أوضاع المرأة والانفتاح على الريف. وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن مجموع المتعلمين من الجنسين (في المرحلتين الابتدائية والثانوية) ازداد العام 1958 بنسبة (30% و 17%) عما كان عليه العام 1945، فضلاً عن تضاعف عدد التلاميذ أربع مرات سنة 1968 مقارنة مع العام 1958، كما انخفضت الفجوة في نسبة الطلاب إلى الطالبات سنة 1976 لتصبح طالبين مقابل كل طالبة[4]، وفي إطار هذه المسارات أصبح نظام التعليم على درجة من التقدم ولاسيما بعد صدور قرارات مجانية التعليم 1974، وقانون محو الأمية 1970، والحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية 1978(قانون رقم 92 لسنة 1978).

وعلى الرغم من ذلك ولاسيما مع المكانة المؤثرة لعملية التعلم والتعليم، الا أن عملية الاهتمام بالتعليم بدأت بالتراجع نتيجة الظروف التي مر بها البلد فبعد أن حظي الإنفاق الحكومي في العراق على التعليم والصحة على نسب (76.5%) من تخصيصات الإنفاق الاجتماعي والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والدفاع والأمن والخدمات الأخرى التي تقدمها الحكومة للفرد وللمجتمع، في الخطة الخمسية 1965 – 1969[5]. تأثرت نسب التخصيص في الإنفاق الحكومي على التعليم سلبا مع بدء الحرب العراقية-الإيرانية العام 1980، واستمرت وتيرة تهميش هذا القطاع خلال سنوات العقوبات الاقتصادية حتى وصلت إلى (11.6%) العام 1995. أما نصيب الفرد من التخصيصات المذكورة على التعليم كما موضح في الجدول (1) فتشير إلى

تراجعه المستمر، فقد انخفض نصيب الفرد من تخصصات قطاع التعليم من (7) دنانير خلال المدة (1965-1969) إلى أقل من دينار واحد خلال المدة (1991-1995)[6].

جدول (1)

يوضح نسبة الإنفاق على التعليم والصحة من الأنفاق الحكومي للمدة 1965-2006[7]

المدة	أسعار سنة 1980 (مليون دينار)	نصيب الفرد (دينار عراقي)	الإنفاق على التعليم (%)	نصيب الفرد (دينار عراقي)	الانفاق على الصحة (%)	نصيب الفرد(دينار عراقي)
1969-65	240.6	28.1	63.4	7.4	13.1	1.5
1975-70	604.4	58.0	54.2	5.2	13.1	1.3
1980-76	17760.0	1480.0	47.2	3.9	11.2	0.9
1985-81	4337.9	287.7	37.9	2.5	13.4	0.9
1990-86	4116.4	243.8	28.7	1.7	12.4	0.7
1995-91	2134.9	109.7	11.6	0.6	4.2	0.2
*2001-97	2083.7	88.6	4.8	0.8	5.0	0.9
2006-02	14752.5	535.0	4.9	4.9	4.9	5.0

نستنتج من ذلك أن التعليم في العراق قد حقق نمواً كمياً وجوانب نوعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لكنه بدأ بالتراجع نتيجة جملة من المشكلات منها ما هو موروث في بعض جوانب التربية في الدول النامية، ومنها مؤثرات الحروب والحصار التي أثرت في كل مناحي الحياة .

2-2-1 تقلبات التمويل التربوي

منذ مطلع السبعينيات من القرن الفائت وحتى 1982م، وكنتيجة واضحة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أبان تلك الحقبة ، سواء في الناتج السلعي أم الخدمي ، إذ بلغ متوسط معدل النمو للناتج الإجمالي فيها (7.6%)[8]، فضلاً عن التصحيحات التي شهدتها أسعار النفط في السوق الدولية وارتفاع حصيلتها من جراء ذلك، وجراء قرار التأميم ، كل ذلك خلق وفرة مالية ونقدية كبيرة تزامن معها تكفل الدولة بتقديم الخدمة التربوية ومجانية التعليم ، ما انعكس على

ارتفاع في التمويل التربوي بشقيه الجاري والاستثماري ، بحيث بلغت حصته النسبية 6% من الناتج القومي و18% من الموازنة العامة للدولة[9]،ما دفع النظام التربوي بأن يخطو خطوات كبيرة، ويشهد بذلك نضجاً متقدماً بالمؤشرات الكمية والنوعية، حتى عد بأنه النظام التربوي الأكبر في منطقة الشرق العربي طبقاً لتصنيفات البنك الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة. وكان هذا النضج حصيلة واضحة للنمو الكبير في المؤشرات التربوية الكمية التي تسارعت معدلات نموها السنوي بشكل متواصل في كامل عقد السبعينيات ومنتصف عقد الثمانينيات ، ففيها بلغت معدلات الالتحاق والتسجيل في المرحلة الابتدائية 100% وفي أعوام فاقتها ، إذ التحق حتى الطلبة فوق سن تلك المرحلة، وانخفضت إلى حد كبير نسب التسرب والرسوب في المراحل الدراسية كافة ، ما يشير إلى أن النظام التربوي أصبح يعمل بكامل طاقته المتاحة الاستيعابية، وإلى نشر تربوي كفء في جغرافية العراق كافة بحيث طال التعليم حتى قصباته وقراه النائية . ومن ناحية نوعيه التعليم، حقق العراق في تلك الحقبة المعدلات الأدنى في نسب الإعادة والرسوب بين دول المشرق العربية. وان كان للمتطلع على تطور النظام التربوي في العراق أبان تلك أن يأسف ، فلا بد له أن يأسف على اقتصار مدة التعليم الالزامي في قرار مجانية التعليم على السنوات الدراسية الست الاولى ، واستكملت الثورة التربوية في تلك الحقبة باستحداثها حملة محو الأمية التي حققت نتائج نسبية مشهودة وتضافرت مع نضج المؤشرات التربوية في التعليم الرسمي، ما أدى إلى تراجع نسب الامية في الفئة العمرية (15– 45) سنة إلى حد كبير.

إلا أنه، ومع ما يثبت تبعية النظام التربوي وارتباطه الشديد مع النظام الحكومي ومنذ العام 1984 سارت الأمور في غير صالح القطاع التربوي فقد كان لكل من الحرب الطويلة ، حرب الثماني سنوات مع الجارة إيران ، ولتدوير

آليات التصرف بالموارد والانفاق العام نحو مزيد من عسكرة الاقتصاد، ما ترتب عليه تراجع واضح في الاهمية النسبية في الانفاق الحكومي على القطاعات المدنية ، ولسوء الحظ فإن تدافعها على الحصة النسبية القليلة المتبقية قد دفع القطاع التربوي في المؤخرة إذ انخفضت حصته النسبية من الناتج القومي الاجمالي الذي كان نموه سالباً (1.4-%) خلال المدة(1984- 1990) إلى(3.5-4%)، وتدنت حصته من الموازنة العامة للدولة لتستقر عند(8%)[10]، وانخفضت القيمة الشرائية لراتب المعلم والمدرس وكان عقد الثمانينيات إيذاناً ببدء عدم الرضا الوظيفي، وافتقاد القناعة الوظيفية له، ما خلق بيئة سلبية انعكست آثارها بانخفاض مؤشرات نوعية التعليم بعد أن تداعت صورة المعلم في ذهنية المتلقي، وانفصمت عرى العلاقة التربوية بينه وبين الطالب. وما زاد في الأمر سوءاً وأسهم في خلق البيئة التربوية السيئة انفصال العلاقة بين التحصيل العلمي والمردود الاقتصادي عليه، نتيجة التراخي والتأخير المستمر في تصحيح سياسات الأجور في الاقتصاد العراقي، ما افتقد القناعة لدى الأسرة العراقية في الاهتمام بمواصلة أبنائهم للتعليم، وفقد الطالب كذلك قناعته بالمستقبل المادي المترتب على التعليم . تضافرت تلك العوامل لتخلق اتجاهاً متعاكساً عمق من آثار انخفاض التمويل الحكومي للقطاع التربوي وجعل الاختلال بين العرض التربوي والطلب عليه واضحاً.

أما خلال المدة 1991-2003 وبعد حرب مجنونة في غزو الكويت والانسحاب منها وماترتب عليه من تحطيم البنية التحتية وتعطيل كبير للجهاز الانتاجي للاقتصاد العراقي بحيث هبطت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الى(- 26.9%)، أو للتدوير الأكثر للموارد نحو التصنيع العسكري، ما ضيق كثيراً من الحصة النسبية للقطاع التربوي إلى 3%، أو دون ذلك من الناتج القومي الاجمالي، وتدهورت حصة الطالب من الإنفاق حتى وصلت في

متوسطها خلال هذه المدة إلى (47 دولار سنويا)[11] وما زاد الأمر سوءاً عاملان أساسيان تضافرا مع ذلك التدهور المريع في حصة الإنفاق التربوي هما:

أولهما : افتقاد الإدارة التربوية إلى أي رؤية تخطيطية لمواجهة الانخفاض الحاد في حجم التخصيصات السنوية، وتوليد معايير موضوعية لتوزيع نسب الانخفاض حسب المرحلة الدراسية، أو على وفق التوزيعات الجغرافية (المحافظات) ، بل كان الأمر يترك عشوائياً حسب تدافع فقرات الإنفاق .

ثانيهما : صاحب الهبوط للإنفاق الحكومي أبان تلك الحقبتين، أي من 1984 ولغاية 2003 ، وكنتيجة لازمة لتدهور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي ، هبط متوسط نصيب الفرد العراقي منه من (1202) دينار عراقي في العام 1980م إلى (701) دينار عراقي في العام 1985م، ثم إلى (141) دينار عراقي في العام 1995 عاد ليرتفع إلى (206) دينار عراقي في العام 1996م[12]. ما يشير إلى انتشار الفقر، وتحول العراق من بلد متوسط الدخل إلى بلد منخفض الدخل كما أشارت دراسة الجهاز المركزي للإحصاء عن مستويات المعيشة في العراق، وخارطة الحرمان على وفق المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر العراقية لسنة 2004 بأن نسبة الأسر التي تعيش في حالة من الحرمان حسب دليل أحوال المعيشة بحدود 31% من الأسر ونحو 34% من الأفراد ما يعني عجز القطاع الأسري عن دعم ومؤازرة القطاع الحكومي في تمويل التربية والتعليم، وتعويض ما عجز عن تمويله القطاع الحكومي .

2-2-2 الآثار المترتبة

كان من النتائج الرئيسة لهبوط وتدهور الاهتمام بالقطاع التربوي وهبوط نسب تمويله، هو الاختلال الواسع والهيكلي بين الطلب المدرسي والعرض المدرسي، إذ انعكست المؤشرات التربوية باتجاهات بغير صالح العملية التربوية، وأبرز ملامح ذلك الاختلال يتمثل بالمظاهر الآتية :-

1. ضعف جانب العرض في الخدمات التربوية للأبنية المدرسية على امتصاص نمو الطلب (متمثلاً بعدد المدارس)، إذ ازدادت الفجوة بينهما لاسيما خلال المدة (1991-2003)، إذ كان نمو الطلب فيها أسرع بكثير، وبمعدلات نمو أعلى سواء بعدد المدارس أم في عدد الطلبة، إذ ارتفع عدد المدارس من (10871 مدرسة في العام 1989-1990) مستوعبة (3924899)[13] طالباً وطالبة، ليصل في العام 2003-2004 إلى (15053 مدرسة) مستوعبه (5218737) طالباً وطالبة لم تستوعبهم في هذا العام إلا (10811 بناية)[14] أي بعجز يبلغ (4242) بناية مدرسية، الأمر الذي دعا النظام التربوي إلى التكيف ومواجهة مشكلة العجز بنظام الازدواج بالبناية الواحدة؛ (دوام أكثر من مدرسة في البناية الواحدة). وهذا يعني أن هناك ضغطاً مستمراً على البناء المدرسي في استعمال أكثر من طاقته التصميمية، ما يعني تقليصاً في العمر المتوقع لتلك الأبنية، واستمراراً للحاجة المتزايدة للترميم والتأهيل. هذا من حيث الجانب الهندسي. اما من الناحية التربوية فله آثار سلبية على الكفاءة العلمية للنظام وتقليل فرص التمكين من التعليم وزيادة معدلات التسرب. وتتباين المحافظات في توزيع الفجوة بين العرض والطلب، وكذلك تتباين في توزيعها حسب الجنس (مدارس بنين ، مدارس بنات) نظراً للقيود الاجتماعية المعروفة[15] .

2. أخفق النظام التربوي أبان تلك الحقبة في تجسير الفجوة في الالتحاق حسب الجنس (التحاق البنين ، التحاق البنات) إذ التحق العام 1989 – 1990 (1684123)[16] طالبة يشكلن (43%) من مجموع الطلبة الملتحقين، وهي نسبة التحاقهن نفسها في العام الدراسي 2003– 2004، إذ التحقت (2222375) طالبة من مجموع (2518737). إن ثبات هذه النسبة يشير إلى إخفاق للنظام التربوي في تحقيق التعادل الجنسي .
3. وبعكس الحال في التركيب الجنسي لأعداد الطلبة يكون الوضع في التركيب الجنسي لأعداد المدرسين، إذ كانت مساهمة المدرسات، وطيلة مدة البحث ضمن أعداد الهيئة التدريسية أكثر من أعداد المدرسين؛ ففي الوقت الذي كان هناك (61382) مدرساً؛ أي بنسبة (34%)، من إجمالي أعداد الهيئة التدريسية البالغ عددهم (180153) مدرساً ومدرسة، لم يرتفع أعداد المدرسين في العام الدراسي 2003 –2004 إلى (74886) مدرساً من مجموع الهيئة التدريسية (256554) مدرساً ومدرسة؛ أي بنسبة (29%) فقط . هذا الهبوط في نسبة مساهمة المدرسين من الذكور واستمرار أرجحية الإناث يؤكد ظاهرة انخفاض القيمة الشرائية وتدني أجر المدرس والمدرسة، ولأن العادات والتقاليد الاجتماعية العراقية تمنح خيارات اكثر للرجل بسوق العمل، وهذه هي التي تفسر استمرار الإناث بالوظيفة التعلمية دون الذكور .
4. يتزامن مع هذه الفجوة هشاشة في بنية ما موجود في العرض المدرسي من الأبنية المدرسية، إذ تؤكد الإحصاءات الفنية لوزارة التربية أن 70% مما موجود من أبنيتها إذ هي إما بحاجة إلى ترميم، بدرجات مختلفة، أو تعاني من مشكلات في الصرف الصحي، أو توافر المياه الصالحة للشرب[17].

أما في جانب الطلب المدرسي خلال تلك المدة فرغم تفوقه على العرض المدرسي (حجماً ونمواً)، إلا أن تحليله كاتجاه عام ، لاسيما خلال المدة (1991 –2003)، يشير إلى انخفاض مستمر في معدلات الالتحاق التي كان متوسطها 89% (بعد أن بلغت 100% خلال عقد السبعينيات ومنتصف عقد الثمانينيات كما أشرنا) مع تباين واضح في معدلات الالتحاق حسب الجنس (95% ذكور – 80% إناث)، وكذلك تباينها حسب البيئة (حضر– ريف) وخلال السنوات العشر (1993– 1994) ولغاية (2002 – 2003) ظهر ان 54% من التلامذة المسجلين في الصف الاول الابتدائي يكمل المرحلة الابتدائية (54% ذكور، 46% اناث)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الإعادة خلال تلك المدة، إذ بلغت العام (1999– 2000) (14.5%) وهي الاعلى بين الدول العربية بعد ان كانت نسبتها الادنى كما اشرنا.

3-2 تصحيحات السنوات (2004– 2008)

2–3–1 التحديات الموروثة والمستجدة

واجهت النظام التربوي بعد سقوط النظام السابق في 2003/4/9 حزمة من التحديات المباشرة وغير المباشرة، والتي أسهمت تأثيراتها في سير العملية التربوية في العراق وانتظامها خلال المدة الحالية. فقد كانت أزمات العرض المدرسي الموروثة تلقي بظلالها، عجزاً في عدد الابنية المدرسية بلغ في العام الدراسي 2004/2003 (4242) بناية مدرسية، فضلاً عن زيادة ظاهرة الازدواج المدرسي تعبيراً عن ذلك العجز (ثنائياً كان الازدواج ام ثلاثياً) ما يشير ، فضلاً عن عجز العرض إلى سوء توزيعه أيضاً طبقاً للكثافة السكانية ويتبين ذلك واضحاً عند ملاحظة تركز الازدواج في العاصمة، ومراكز المحافظات، من حيث التوزيع الجغرافي، وفي احتفاظ المرحلة الابتدائية بالحصة النسبية الأكبر من حيث التوزيع حسب المراحل الدراسية . وما زاد

الامر سوءاً الضعف والهشاشة الهندسية لما موجود من عرض للأبنية المدرسية، إذ تشير الاحصائيات التربوية للأبنية المدرسية إلى أن 70% مما موجود منها إما بحاجة إلى ترميم أو عدم توافر الماء الصالح للشرب للطلبة، أو سوء الربط بشبكة المجاري للمياه الثقيلة...الخ من مظاهر الضعف الهندسي، الأمر الذي جعل عملية التكيف من خلال الازدواج ليس صعباً من الناحية التربوية فحسب، بل من الناحية الهندسية، ذلك أن من شأن الاستعمال البشري المكثف لهكذا أبنية أن يرفع من معدلات الحاجة للترميم من جهة بشكل غير اقتصادي ، ويسهم في تقليص العمر الانتاجي للبناية المدرسية ويسارع في خرابها من جهة أخرى .

ثم شكلت التحديات الأمنية بعد السقوط بمختلف مظاهرها وتجلياتها تحدياً كبيراً للاستقرار وانتظام العملية التربوية ، إذ ألقت ظاهرة الإرهاب المستورد والشد والاقتتال الطائفي بظلالها على سير النظام التربوي وهددت استقراره الضروري ، فالقاعدة لوحدها تبنت عند نهاية العام 2007 أكثر من (4500) انفجاراً كبيراً في الاسواق المكتظة والمناطق الشعبية والشوارع قرب المدارس وتجمعات الطلاب وهذا وحده يخلق بيئة معاكسة للتعليم وانتظامه، ثم ترادف مع ذلك تزايد ظاهرة الاختطاف والقتل على الهوية واستهداف الكفاءات العلمية والتربوية بغية خلق حالة من عدم الاستقرار للنظام التربوي، اذ فقدت وزارة التربية من جراء ذلك أكثر من (343) معلماً ومدرساً، و(374) طالباً وطالبة ولا يتوقف الأمر عند الرقم المطلق لعدد الضحايا، بل لحجم التأثيرات النفسية كذلك وآثارها السلبية على عملية التعلم والتعليم، لاسيما لمن هم في سني المرحلة الابتدائية والمتوسطة من حيث العمر، وللبنات من حيث الجنس . ثم واجه النظام التربوي في العراق ومنذ بداية العام 2006 تزايد ظاهرة التهجير الجماعي القسري للمناطق الأمر الذي أسهم في ازدياد حالة اللااستقرار، إذ بلغ

عدد المهجرين خارج العراق للعام الدراسي 2007/2006 فقط (22849) مهجراً، لسوء الحظ أن اتجاهات الهجرة الداخلية لم تتطابق بأغلب الأحيان ففي الوقت الذي يهاجر الطلبة لمحافظات معينة ، يهاجر المعلمون والمدرسون إلى محافظات أخرى، ما يؤدي إلى اختلال في العرض والطلب المدرسيين ، ففي الوقت الذي يحدث فيه فيضاً واكتظاظاً في طلبة المحافظات الأولى، يكون الفيض في معلمي ومدرسي المحافظات الثانية، ما زاد من إرباك البيئة التربوية دفع على إثرها النظام التربوي ثمناً غالياً في الجهد والادارة للسيطرة عليها والحفاظ على ديمومة العملية التربوية. في ظل تلك الأزمات، الموروثة والمستحدثة كان على الإدارة التربوية حمل الأمانة بشرف، ساعدها في ذلك عاملان أساسيان هما :-

اولهما : برغم تلك الأزمات كان الإصرار على استمرارية التعليم وديمومته قراراً اجتماعياً (نادراً في المجتمعات)، وداعماً للقرار الحكومي في هذا الاتجاه. لقد كان إصرار العوائل على إرسال أبنائهم إلى المدارس برغم التحديات الأمنية عنواناً على ذلك الإصرار.

وثانيهما : تصرفت المؤسسة التربوية في العراق لحظة سقوط النظام وماشهده البلد من فراغ حكومي وسياسي خلال العام الدراسي 2003/2002 ، بروح مهنية عالية بعيداً عن السياسة، برغم ذلك الفراغ أصر المعلمون والمدرسون والاداريون على إكمال العام الدراسي وبأداء عالٍ من الناحية التربوية والعلمية شهدت به المنظمات الدولية المتخصصة .

2-3-2 الملامح العامة لحركة التصحيحات التربوية

إزاء تلك التحديات ، الموروثة منها والمستجدة ، كان لحركة التصحيح والإصلاح للنظام التربوي في العراق أن تسعى لتحقيق هدف أساسي يوازن بين

نشر التعليم وتحسين نوعيته، وفعلاً كانت أبرز مرتكزات تلك الحركة خلال السنوات الخمس الماضية هي :

أ. تصحيح الفجوة بين العرض المدرسي والطلب المدرسي ، مع الأخذ بنظر الاعتبار القدرات والإمكانات المتاحة ، وهذا ما تتطلبه زيادة حصة الانفاق الحكومي التربوي، إذ ارتفعت الموازنة التربوية الجارية من (1198456) مليون دينار العام 2004 إلى (1719245) مليون دينار العام 2007. أما الموازنة التربوية الاستثمارية فقد ارتفعت من (27995) مليون دينار العام 2004 إلى (366) مليار دينار العام 2007 وذلك لتحقيق هدف نشر التعليم وتحسين النوعية من خلال حملة واسعة لبناء مدارس جديدة في محاولة لتقليص العجز في الأبنية المدرسية، وتأهيل أو ترميم القائم منها على وفق برنامج خاص للأولويات وبالتعاون مع كثير من الجهات المحلية والدولية (إذ رمم أكثر من 4147 مدرسة وبمختلف درجات التأهيل)[18].

ب. وتعزيزاً لنوعية التعليم من خلال خفض حصة المعلم من الطلبة (STR) الذي سبق وأن ارتفع نتيجة هجرة ملاكات الهيئة التعليمية والتدريسية بعد تدني القيمة الحقيقية لرواتبهم، فقد تم خلال السنوات الخمس الماضية البدء بحملة واسعة للتعيينات وإعادة التعيين وبحدود (120000) معلما ومدرساً. ولأجل رفع مستوى الرضا الوظيفي للهيئة التعليمية والتدريسية فقد صدرت تشريعات متعددة لتحسين الوضع المعيشي والاجتماعي لهم بعد ان تدنت خلال النظام السابق إلى الحد الذي اصبح متوسط الراتب الشهري لهم بحدود (2000) دينار؛ أي ما يعادل أقل من (1,5) دولار ، أصبح ذلك المتوسط في العام 2008 بحدود (400000) دينار؛ أي ما يعادل (380) دولاراً شهرياً.

ج. إعادة النظر بعلاقة النظام التربوي بالمنظمات الدولية المختلفة ذات العلاقة بالعمل التربوي، إذ بعد سياسة الانكفاء والقطيعة مع المجتمع الدولي فقد اعتمدت سياسة التعاون والشراكة مع تلك المنظمات لتقديم الدعم والمساندة للنظام التربوي في العراق.

د. وللحفاظ على الخدمة التربوية للجميع، وتمكين الطلبة المتسربين من الالتحاق مرة أخرى بالتعليم فقد وضعت تسهيلات كبيرة للطلبة في الامتحانات الخارجية وكذلك استيعاب الطلبة المهجرين من خلال إجراء الامتحانات العامة في بلدان المهجر ضماناً لمستقبلهم .

إن تلك الاصلاحات، مع أهميتها ، ومع الأخذ بنظر الاعتبار حجم التحديات والظروف المحيطة بالبيئة التعليمية، لم ترق إلى مستوى الإصلاح الجذري الذي يعيد التوازن من الناحية الكمية على الأقل بين العرض والطلب المدرسيين، إذ إن في اعتقاد الباحث، تلك المهمة أكبر من طاقة الإدارة التربوية ووزارة التربية وأن النجاح فيها ومحو العجز في الأبنية المدرسية وتلبية جميع المستلزمات التربوية الحديثة تتطلب تضافر جهود وزارات عدة، تسبقها رؤية خطة واضحة المعالم لتحقيق أهداف مرسومة على وفق جداول زمنية محددة يكون من شأنها إعادة التكافؤ بالنمو بين العرض المدرسي، والطلب المدرسي وذلك لكي يكون مقدمة سليمة لتخطيط تربوي سليم .

2-4 التعليم والاستقرار الأمني :

من منطلق أن الأمن مسؤولية جماعية وليست فردية ، وكون الأمن هو إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بشعور الطمأنينة والأمان بشكل يحفزهم على العمل ويوفر لهم مناخ الاستقرار اللازم لاستمرار التنمية والإنتاج والتقدم ، من منظور كل ذلك فإن المواقع والمؤسسات التعليمية المختلفة (وزارة التربية- المديريات العامة للتربية – الإدارات التعليمية –

المدارس – وباقي المؤسسات التعليمية الأخرى) تستهدف نشر الأمان والطمأنينة وذلك بتوفير المناخ المناسب للعملية التعليمية وتوابعها لتحقيق التقدم والتطوير. لذا تُعد سلامة المدرسين والطلاب والمؤسسات التعليمية من أهم قضايا الأمن ، إذ إنهم رصيد أي بلد وأمله في المستقبل، إذ يفترض اتباع الإجراءات والتعليمات الأمنية ضماناً لتحقيق الهدف من المفهوم الأمني الخاص بالمؤسسات التعليمية. ويمكن القول إن لا مستقبل من دون تربية، ولا تربية من دون تعليم (والأمم التي تعي هذه الحقيقة وتعترف بها تعمل من أجل الإعداد لهذا المستقبل ، وتصبح التربية هاجسها الأول ، وهدفها الرئيس... وموئلها الذي تؤول إليه كلما الم بها أمر، أو واجهتها مشكلة.. وتصبح حريصة على نوعية التربية التي يتلقاها أبناؤها... تبحث لهم عن التقدم الحاضر في ميدان العلم، وتسعى من أجل رفع مستوى التعليم الذي يلحقون به، لأن الإنسان هو أغلى ما تملك ، وهو أداة التغيير في الحاضر والمستقبل)[19] .

وبما أن المجتمعات البشرية تسعى إلى بناء مستقبل واعد وآمن، فلا يمكن بناء مجتمع بلا أمن ولا أمن بلا علم ، وانهيار أي من هذين الركنين الأساسيين سينعكس مباشرة على الفرد الذي هو لبنة المجتمع الأساسية وقوامها الأول والأخير، وأي بداية أو بناء بغير التعليم والأمن ستكون بداية هشة تطيح بها أدنى رياح المتغيرات أو المستجدات التي أصبحت تعصف بنا ومن حولنا![20].

يبدو أن بعض المجتمعات والدول أخذت تتجه بشكل جاد إلى التركيز على استثمار الفرد ؛ الذي هو رأس مال أي مجتمع ، فالأمن الداخلي لا يعني فقط مكافحة الجريمة ، وإنما هو قبل أي شيء ، بناء الفرد وخلق الاستقرار والتلاحم بين أفراد المجتمع ، كما أن الأمن الخارجي لا يعني جيش وقوات مسلحة فقط ، بل يتمثل بتقوية الجبهة الداخلية أولاً ، ولكن مع ذلك نجد في السنين الأخيرة أن الإهمال قد طال التعليم في بعض البلدان النامية، ولهذا

تراجع الأمن والتعليم معاً، وأصبح ذلك دافعاً ندركه في كل يوم !! فلا وطن بلا أمن ، ولا مستقبل من دون تعليم.

الأمن التعليمي هو أساس كل أمن اجتماعي كان أو اقتصادي أو غيره ، فهو حالة لا يمكن رؤيتها في زاوية معينة ، وإنما هو تكوين فكري يمكن رؤيته في كل أركان الثقافة ، ولعل من أبرز المواقع التي يمكن البدء منها لتحقيق الأمن الفكري هي مؤسسات التعليم ، إذ يعد الحق في المعرفة من حقوق الإنسان الأساسية التي تزداد أهميتها مع التقدم العلمي والتكنولوجي ، ولاسيما مع ارتباط مختلف مجالات الحياة الفردية والمجتمعية بالمعرفة والعلم والتكنولوجيا لاسيما في ثورة المعلومات والاتصالات التي يعيشها العالم المعاصر. ولا شك أن وسائل المعرفة تطورت مع تطور الحضارة البشرية، وتعددت قنوات الحصول عليها ، حتى بات مفهوم (التعليم مدى الحياة) من المفاهيم المحورية في الأدبيات التنموية [21].

ومن هنا بات من الضروري أن تكون المناهج التعليمية جزءاً من منظومة القيم والمثل التي يُرّبىّ عليها النشء الجديد، والتي لها أثر كبير في تشكيل نوعية المواطن الجديد الذي ستقوم عليه الدولة والمجتمع في آن معاً[22]. وذلك لأن (التعليم لا يتم في جزر منعزلة عن المجتمع، وإنما يتلازم مع حركة المجتمع ، ولا يمكن الفصل بين التعليم والمجتمع ، فالمثالية المغرقة، والارتفاع عن الواقع المعاش للإنسان يجعل من التعليم كالحرث في البحر ، كما أن النزول بالعملية التعليمية إلى مجاراة الواقع والخضوع لمتطلبات سوق العمل ، يفقد التعليم دوره وتجعله رهناً لمن يدفع) [23].

وبناء على ذلك ينبغي الأخذ بالحسبان عند إعداد المناهج دراسة حاجات المجتمع الثقافية والاجتماعية المختلفة لتحقيق الحياة المناسبة لجميع أفراده، ويمكن تصنيف حاجات المجتمع إلى صحية وأمنية ودفاعية وغذائية وسكنية

واتصالات وغيرها. وإشباع هذه الحاجات المختلفة تتطلب أن يكون أفراد المجتمع قد اكتسبوا قدراً من المعلومات والاتجاهات والمهارات الأساسية عن طريق نظام تربوي مقصود، لا عن طريق تربية غير مقصودة ، وليس ذلك فحسب، بل لابد للمناهج من مراعاة عوامل التغيير الثقافي داخل المجتمع ، وتوعية التلاميذ من أجل زيادة معرفتهم وإدراكهم لحقيقة المتغيرات التي تحدث حولهم وأسبابها والنتائج المترتبة عليها وكيفية مواجهتها. كما ينبغي عند إعداد المناهج دراسة المشكلات الخاصة بالمجتمع وتحديد الخبرات التعليمية التي يفترض أن يدرسها سواءً أكانت هذه المشكلات اجتماعية أم سياسية. وعلى المناهج أن تعرف التلاميذ بهذه المشكلات، وأن تسهم في توعيتهم بها واتخاذ اتجاهات معينة نحوها[24].

وبشكل عام ينبغي أن تراعي المناهج خصوصيات المجتمعات ومشكلاتها وحاجاتها وعلاقاتها الثقافية الإنسانية عموما ، فضلاً عن قضاياها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعد هذه المناهج والمقررات الترجمة الفعلية للنمط التعليمي المرتقب الذي يفترض تخطيطه وهندسته معرفياً وتربوياً من أجل تحقيق أمن تربوي تعليمي ينسجم مع ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده.

لقد تناول الباحث السوسيولوجي مصطفى محسن موضوع التنمية البشرية من زاوية تنمية الموارد البشرية، إذ يرى (أن الكفاءات والطاقات والقوى البشرية التي يتطلبها النظام الاجتماعي في مسيرة التنمية ينبغي أن تكون عبر القنوات التربوية والتكوينية النظامية وغير النظامية المعدة لهذا الغرض بالذات؛ بل إن مفهوم التنمية البشرية ينبغي أن يتضمن المعنى الآنف الذكر، ويتجاوزه في الآن ذاته متسعاً لكل ما من شأنه أن يسهم في استثمار الإنسان ، سواء كان ذلك عبر أنظمة التربية والتعليم والتكوين المختلفة ، أم بوساطة الوسائل الإستراتيجية والمؤسسات والمجالات كافة.. وتأسيساً على ما تقدم فإن التمييز

بين مفهوم التنمية البشرية (Human Development) ومفهوم تنمية الموارد البشرية (Development des ressources humaines) لا يقبل أي تناقض بين المفهومين ، بل يعني بالتحديد أن الأول يتعدى الثاني ويتعدى دلالته ، ذات المضامين الاقتصادية بالأساس ، إلى ما هو أوسع وأشمل ، أي الإنسان في جميع إبعاده ومحدداته الفردية والجماعية) [25].

لقد أثبتت المعطيات الواقعية أن زيادة فاعلية رأس المال البشري وكفاءته لا تقل أهمية في تحقيق التقدم عن وجود الثروة الطبيعية ، ونستطيع أن نجد بسهولة أمثلة كثيرة لدول حققت قفزات نوعية في مجال التنمية لكونها تمتلك العناصر البشرية النوعية في فاعليتها ، كما أثبت الواقع أيضاً تخلف بلدان أخرى عن ركب التقدم العلمي برغم امتلاكها كماً هائلاً من الثروات الطبيعية مع الافتقار إلى الثروة البشرية المتمثلة بالملاكات القادرة على التفاعل الايجابي مع متغيرات العصر .

وتأكيداً على ذلك نجد أن الواقع التربوي والتعليمي في البلدان العربية يؤشر أكثر من مشكلة (مشكلة التعريب ، مشكلة الأمية فضلاً عن مشكلة الإمكانات من موارد بشرية ومادية) إلى جانب مشكلة الخريجين وقلة الإدماج والاستقرار إلى درجة أن أضحى العلم والتحصيل عالة على صاحبه ، ومن ثم عالة على الدولة التي ينتمي اليها، ويمكن أن نعزو سبب ذلك إلى سوء التخطيط في هذا المجال ، الأمر الذي يستدعي وقفة جادة لمناقشة أوضاعنا التربوية لأنها في حاجة إلى تشخيص دقيق مع ضرورة وإعادة النظر في محتوى البرامج والمناهج التربوية السائدة [26] .

أما عن أهم المؤشرات المختارة في مجال التعليم فهي الأطفال الذين بلغوا الصف الخامس ، الأمية (15–24) سنة ، نسبة الالتحاق بالمدرسة الأساسية (الصافية) عن وصول الأطفال واستمرارهم في نظام التعليم ، وعن العواقب

المتوقعة من الافتقار إلى التعليم في سني ما بعد الطفولة ، إن تحقيق التعليم الأساسي الشامل – هو أحد أهداف الالفية التي وضعها المجتمع الدولي للعام (2015) وهذا لا يعني شمول كل الأطفال في النظام التعليمي فحسب، بل يعني تأكيد أنهم أكملوا جميعا تعليمهم . بحسب معطيات اليونسكو (UNESCO) هناك أكثر من (115) مليون طفل في سن التعليم ليسوا ملتحقين بالنظام التعليمي ، منهم (94%) يعيشون في البلدان النامية[27].

عموما يُعد التعليم الأساسي والمعلومات العامة التي توفر المعرفة والمهارات الحياتية وتنوع التعليم هي أمور ذات أهمية خاصة بالنسبة للأمن البشري. وتحث مفوضية الأمن الإنساني المجتمع الدولي على أن يقدم المساعدة الفاعلة من أجل تحقيق التعليم الأساسي للمجتمع ، مع تركيز خاص على تعليم الفتيات.

ومن هنا يمكن القول، إن التعليم إلى جانب كونه حقا إنسانيا ، فإنه جوهر عملية التنمية البشرية لأنه مصدر التنوع في الفرص التي تتاح للناس ، وهو قاعدة التمكين الضرورية التي يمكن من خلالها توسيع أفق الاستثمار العقلاني لكل جهد ، وتحريره من التهميش [28].

المبحث الثالث

الخلاصة

إن بناء استراتيجية واقعية لإصلاح وتطوير النظام التربوي في العراق بما يحقق أهداف التنمية البشرية السليمة، ويتيح فرصاً متكافئة للجميع للتمكين من التعليم والتأهيل المهني والثقافي ، لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار تهيئة المقدمات الضرورية اللازمة لإعدادها وإنجاحها ومن تلك المقدمات وأبرزها ، تصحيح الاختلالات الهيكلية بين العرض المدرسي والطلب المدرسي وكذلك اعادة النظر بتوزيع العرض المدرسي (من أبنية ومستلزمات تربوية وتعليمية) على عدة أبعاد منها البعد المناطقي (حضر، ريف) ومراكز المحافظات (أقضية

والنواحي) وعلى صعيد الجندر (الفجوة بين التحاق البنين والتحاق البنات) ، وعلى صعيد المراحل الدراسية لتحقيق انسيابية تضمن استمرارية المكوث في السلم التعليمي (رياض الاطفال ، ابتدائية ، متوسط ، ...الخ) .

إن تحقيق تلك الخطوات يعد مقدمة لازمة، إذ من العبث وضياع في الجهد والمال التفكير بتحقيق المؤشرات الدولية والاستيعاب التام للمشمولين بالتعليم من دون أن يسبقها محو تلك الفجوات المشار إليها، لهذا بات من الضروري أن تبنى الاستراتيجية على جدول من الأولويات والأسبقيات التنفيذية، يأخذ بنظر الاعتبار التغذية السابقة والراجعة لكل خطوة من خطواتها، فكما هو معروف لكل المهتمين باقتصاديات التنمية البشرية أن آثار الفعل التنموي ونتائجه لايمكن أن تسير باتجاه واحد، إذ إن الحد من فرص التسرب من سوق التعليم يستلزم زيادة في العرض المدرسي وهكذا .

ولما كان النظام التربوي، كما لاحظ الباحث من العرض ، حكومي التمويل والإدارة لذا أصبح تابعاً تبعية مطلقة للسياسة الاقتصادية للبلد تنعكس عليه دورة الرواج والكساد للإنفاق الحكومي ، (بغض النظر عن أسباب تلك الدورة) فإن التفكير بفك أسر تلك التبعية يستلزم تفعيلا لفكر اقتصاديات التعليم وإدخال الفكر التخطيط التمويلي والتعلمي ، وفي هذا الصدد لا بد من التعامل مع هذا الموضوع كمبدأ أساسي لابد من تحديد حدٍ أدنى لتمويل العملية التربوية يمثل الحد المطلق من دالة الانفاق الحكومي التربوي في العراق، وهو الحد الذي لايمكن النزول دونه لأي ظرف من الظروف، وهو حد الانطلاق لمخططي اقتصاديات التعليم في العراق منه، وهذا في تقدير الباحث يتطلب احتساباً علمياً دقيقاً يضمن قدراً من استقرارية واستمرار التعليم .

أما التفكير بإعداد نظام تربوي في العراق يتنافس فيه القطاعان (الحكومي والخاص) لابد من الأعداد لذلك برؤية متأنية ومديات زمنية تأخذ

بنظر الاعتبار التراكمات التاريخية للنظرة الاجتماعية السلبية عن التعليم الأهلي من جهة، ومن جهة ثانية التدرجية الزمنية اللازمة لتهيئة شروط التنافس السليم الذي يحقق الكفاءة الداخلية للنظام التربوي .

إن البحث عن مشاركة الأسرة العراقية والمجتمع العراقي (المشاركة المجتمعية) سواء في دخول ميدان الاستثمار في التعليم أم التمويل الأسري له يستلزم بالضرورة إعادة القناعة المجتمعية لمستقبل التعليم والتحصيل العلمي المادي وذلك من خلال إعادة النظر السليمة من الناحية الاقتصادية بسياسة الأجور بما يعطي للشهادة الدراسية مكانة متميزة في تكوين الدخل الفردي وهذا لوحده يدفع الأسر إلى الاهتمام في تعليم أبنائهم وتجاوز كل العقبات الممكنة في هذا السبيل مثلما تجاوزته الأجيال السابقة يوم كانت تدفع بأبنائها دفعاً وتبذل أقصى ما تستطيع لإيصالهم إلى أعلى منحنى تعليمي ممكن، وبعكس ذلك لايمكن الركون لقوى الجذب المدرسي لوحدها مالم نوفر الحد الضروري من القناعة بجدوى الاستمرار الدراسي، وهذا وحده (أي هبوط القناعة) يعد عاملاً مفسراً ذا معنوية عالية في تفسير تقلص الطاقة الاستيعابية للنظام التربوي عندما تقاس بمؤشرات الالمام بالقراءة والكتابة التي تظهر المسوحات الاحصائية تدنيها في الأجيال الأحدث، ومن هم في سن التعليم في الوقت الحاضر مقارنة بالأجيال الأسبق، وهذا مؤشر يدعو إلى القلق والخوف على مستقبل أجيالنا ،لا الثقافي فحسب ، بل التعليمي كذلك .

الهوامش :

[1]) راجع قانون مجانية التعليم في العراق ، المنشور في جريدة الوقائع العراقية 1974م

[2]) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، دراسة في ثلاثة أجزاء، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2006 ، ص34 .

[3]) دخيل ، نجاة ؛ محددات الدمج الاجتماعي، ورقة عمل مشاركة في ورشة عمل تعريف وتحليل وقياس الفقر، دمشق ، 2007 ، ص5.

[4]) انظر ديرها كوبيان ، د. موسيس ؛ حالة العراق الصحية في نصف قرن،(بغداد : دار الرشيد،1981) ص81؛في خارطة الحرمان، ص34.

[5])التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،2008، ص199.

[6])المصدر نفسه، ص 129-130.

[7]) النجيفي ، سالم ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطني 2008 للسنوات 1965-2001. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات للسنوات 2002-2006 .

* تمثل بيانات 15 محافظة عدا محافظات إقليم كردستان ولغاية 2003.

[8]) عزيز وآخرون ، ليلى كاظم ، دورة شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق ، بحث مقدم كفصل ضمن مشروع إستراتيجية التخفيف من الفقر / وزارة التخطيط باشتراك مع البنك الدولي

[9]) الزبيدي ، د.علي ، تطور الانفاق التربوي الحكومي في العراق 1974م – 1989م بحث مقدم إلى مركز البحوث التربوية وزارة التربية بغداد 1990م

[10]) الزبيدي ، د.علي ، نحو تخطيط الموازنة التربوية العامة ، ورقة مقدمة لاعمال البنك الدولي ، ورشة تدريبية 2007م

[11]) وزارة التربية ، ورقة ستراتيجية لقطاع التربية والتعليم ، بغداد 2004م

[12]) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء و تكنلوجيا المعلومات ، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة العراقية لسنة 2004م ، ومستويات المعيشة وخارطة الحرمان ، بغداد .

[13]) وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي / مديرية الاحصاء التربوي / الخلاصة الاجمالية للمراحل الدراسية كافة (عدا محافظات اقليم كوردستان)

[14]) وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي / مديرية الاحصاء التربوي / تقرير الاحصائي التربوي السنوي للعام 2003م-2004م

[15]) الزبيدي ، د.علي ، اكتساب المعرفة من أجل تمكين ...، بحث مقدم ضمن تقرير التنمية البشرية في العراق للعام 2007م

[16]) وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي / مديرية الاحصاء التربوي / الخلاصة ... المصدر نفسه .

[17]) وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي / مديرية الاحصاء التربوي / تقارير الاحصائية السنوية التربوية للسنوات 2003-2004-2005 .

[18]) الزبيدي ، د. علي ، التعليم والفقر في العراق ، تبادل الأثر والدور التنموي ، بحث مقدم كفصل ضمن مشروع استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ، وزارة التخطيط بالاشتراك مع البنك الدولي .

[19]) حارب ، سعيد عبد الله ؛ مستقبل التعليم وتعليم المستقبل ، (الأمارات العربية المتحدة، ب ، م ، 2003) ، ص45.

[20]) بن صالح، عثمان؛ دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الخلقي والمجتمعي في عصر العولمة ، مصدر سابق، ص10.

[21]) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، مصدر سابق ، 2006، ص24 .

[22]) جاد، إصلاح؛ وآخرون، إدماج مفاهيم التربية الميدانية في الإرشاد التعليمي (فلسطين: مركز أبداع المعلم، 2002)، ص 11.

[23]) حارب ، سعيد عبد الله ؛ مستقبل التعليم وتعليم المستقبل ، مصدر سابق ، ص31 .

[24]) الرشدان ، عبد الله ؛ المفصل إلى التربية والتعليم ، ط2 ، (فلسطين : دار الشروق ، 1999) ، ص302 .

[25]) محسن ، مصطفى ؛ نحن والتنوير عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنوير والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الالفية الثالثة (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1996) ، ص67 .

[26]) النقيب ، خلدون ؛ حول التعليم العالي والتنمية في البلدان النامية، ، بيروت: (مجلة الباحث) ، العدد، الرابع عشر، نوفمبر، ديسمبر، 1980، ص12 – 13.

[27]) الراصد الاجتماعي ، الخوف والعوز عقبتان في وجه الأمن الإنساني ، بيروت : منظمة المواطنين الدولية، 2004، ص80 .

[28])خارطة الحرمان، مصدر سابق، ص35 .

المصادر المشار إليها بالبحث

1- إصلاح جاد ؛ وآخرون ، إدماج مفاهيم التربية الميدانية في الإرشاد التعليمي، (فلسطين : مركز أبداع المعلم ، 2002) .
2- الراصد الاجتماعي ، الخوف والعوز عقبتان في وجه الأمن الإنساني ، بيروت : منظمة المواطنين الدولية ، 2004.
3- المجموعة الاحصائية التربوية السنوية ، مديرية الاحصاء _ المديرية العامة للتخطيط التربوي – وزارة التربية – بغداد .
4- المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة العراقية لسنة 2004 ، مستويات المعيشة وخارطة الحرمان ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
5- خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، دراسة في ثلاثة أجزاء ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2006.
6- خلدون النقيب ؛ حول التعليم العالي والتنمية في البلدان النامية ، بيروت : (مجلة الباحث) ، العدد ، الرابع عشر ، نوفمبر، ديسمبر ، 1980.
7- سالم النجيفي، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطني 2008 للسنوات 1965–2001. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات للسنوات 2002–2006 .
8- سعيد عبد الله حارب ؛ مستقبل التعليم وتعليم المستقبل ، (الأمارات العربية المتحدة ، ب ، م ، 2003)
9- عبد الله الرشدان ؛ المفصل إلى التربية والتعليم ، ط2 ، (فلسطين : دار الشروق ، 1999) .
10- عثمان بن صالح ؛ دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الخلقي والمجتمعي في عصر العولمة ، ورقة مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية الرياض (21– 1425/2/24).
11– د. علي الزبيدي ، نحو تخطيط الموازنة التربوية العامة (الجارية الاستثمارية) ، ورقة مقدمة لاعمال البنك الدولي – ورشة تدريبية – 2007 .
12– ـــــــــــ ، تطور الانفاق الحكومي التربوي في العراق 1974 –1989 ، بحث مقدم إلى مركز البحوث والدراسات التربوية – وزارة التربية – بغداد ، 1990 .
13– ـــــــــــ ، اكتساب المعرفة من اجل التمكين ، بحث مقدم كفصل ضمن تقرير التنمية البشرية في العراق 2007 .
14– ـــــــــــ ، التعليم والفقر في العراق ، تبادل الأثر والدور التنموي بحث مقدم كفصل ضمن مشروع استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ، وزارة التخطيط ، بالاشتراك مع البنك الدولي .
15– قانون مجانية التعليم في العراق المنشور في الوقائع العراقية 1974 ، والدستور العراقي الدائم 2005 .
16– ليلى كاظم عزيز ، وآخرون ، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق ، بحث مقدم كفصل ضمن مشروع استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق – وزارة التخطيط بالاشتراك مع البنك الدولي .
17– مصطفى محسن ؛ نحن والتنوير عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنوير والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الالفية الثالثة (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1996) .
18– د. موسيس ديرها كوبيان ؛حالة العراق الصحية في نصف قرن، (بغداد: دار الرشيد،1981) ، خارطة الحرمان
19– نجاة دخيل ؛ محددات الدمج الاجتماعي ، ورقة عمل مشاركة في ورشة عمل تعريف وتحليل وقياس الفقر ، دمشق ، 2007 .
20– وزارة التربية ، ورقة استراتيجية قطاع التربية التعليم ،2004.